مرجعيات إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية بالمغرب

د. محمد بوغوتة
باحث في اللغة الأمازيغية وديداكتيكها
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
المغرب

ملخص:

يعتبر موضوع تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، وتحسين جودة تعليمها وتعلمها في سلك التعليم الابتدائي، إحدى التحديات التي راهنت عليها وزارة التربية الوطنية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وعملت على كسبها منذ الانطلاقة الفعلية لتدريس اللغة الأمازيغية سنة 2003. وفي هذا الإطار، تم الاشتغال على إعداد البرامج، والكتب المدرسية، والحوامل الديداكتيكية الخاصة باللغة الأمازيغية، وفق تصور نظري، يستحضر الوضع الاعتباري للغة الأمازيغية من ناحية، ويستجيب للمنطلقات والمبادئ العامة لمنهاج اللغة الأمازيغية من ناحية أخرى، إضافة إلى تكوين الأطر التربوية المعنية بتأطير وتدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها. وقد شكلت هذه المنجزات مجتمعة إحدى المداخل الأساسية لإرساء وتعميم وتحسين جودة التعلمات في اللغة الأمازيغية. شكلت عملية إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية المغربية، ابتداء من الموسم الدراسي 2003-2004، مبادرة ذات أهمية بالغة. وخلال السنوات الخمسين الماضية، برزت مطالب الاهتمام باللغة والثقافة الأمازيغيتين من طرف العديد من جمعيات المجتمع المدني في مختلف مناطق المغرب، وذلك في سيرورة تصاعدية ارتبطت بالعديد من المبادرات الراميّة إلى إعادة الاعتبار لهذا المكون اللغوي والثقافي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وعلى العموم، فقد استندت عملية الإدماج هذه إلى إطار مرجعي ينطلق من النص الدستوري، والخطابات الملكية، والظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والميثاق الوطني التربية والتكوين، والكتاب الأبيض، واتفاقية الشراكة بين المعهد ووزارة التربية الوطنية، والقانون الإطار 51.17، مرورا إلى خارطة الطريق 2022-2026، ثم إطار التنزيل الإجرائي 2023-2026، فضلا عن المذكرات الوزارية المنظمة. وعلى هذا الأساس سنتناول في هذه المداخلة أهم المرجعيات التشريعية والقانونية وكذا المرجعيات التربوية والتنظيمية التي تم الاستناد عليها في عملية إدماج اللغة الأمازيغية في المناهج والمنظومة التربوية.

كلمات مفتاحية: الإدماج - اللغة الأمازيغية - التشريعات القانونية - المرجعيات التربوية - المنظومة التربوية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

بوغوتة، محمد. (2024، أكتوبر). مرجعيات إدماج اللغة الأمازيغية في المناهج والمنظومة التربوية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، ص 617-630.

Abstract:

The integration of the Amazigh language into the primary education curriculum and the enhancement of its teaching and learning quality represent a significant challenge that the Ministry of National Education, in partnership with the Royal Institute of the Amazigh Culture, has committed itself to addressing. Since the inception of Amazigh language teaching in 2003, concerted efforts have been made to achieve this goal. In this context, programs, textbooks, and didactic materials specific to the Amazigh language have been developed based on a theoretical framework that considers the status of Tamazight, aligns with the general principles of the Tamazight language curriculum, and involves the training of educators responsible for teaching Tamazight language and culture. Collectively, these achievements have constituted a fundamental step towards establishing, generalizing, and improving the quality of Tamazight language learning. The integration of Tamazight into the Moroccan education system, starting from the 2003-2004 academic year, marked a crucial initiative. Over the past fifty years, demands for greater attention to the Amazigh language and culture have emerged from numerous civil society associations in various regions of Morocco, culminating in a growing movement linked to various initiatives aimed at rehabilitating this linguistic and cultural component at both the national and international levels. Generally speaking, this integration process has been grounded in a reference framework that draws on the Constitution, royal speeches, the decree establishing the Royal Institute of the Amazigh Culture, the National Charter for Education and Training, the White Paper, the partnership agreement between the Institute and the Ministry of National Education, and the framework law 51.17. This framework has been further developed through the 2022-2026 roadmap and the 2023-2026 operational implementation framework, as well as ministerial circulars. Based on this foundation, this presentation will examine the key legislative, legal, educational, and organizational references that have underpinned the integration of the Amazigh language into curricula and the education system.

Keywords : Integration, Amazigh language, legal frameworks, educational references, education system.

مقدمة

شكلت عملية إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية المغربية، ابتداء من الموسم الدراسي 2003-2004، مبادرة ذات أهمية بالغة. وذلك بعد قرابة خمسة عقود من استقلال المغرب، وهي فترة تميزت بالإقصاء التام لكل ما يتعلق باللغة والثقافة الأمازيغيتين من المدرسة والتعليم المغربيين. وخلال السنوات الخمسين الماضية، برزت مطالب الاهتمام باللغة والثقافة الأمازيغيتين من طرف العديد من جمعيات المجتمع المدني في مختلف مناطق المغرب، وذلك في سيرورة تصاعدية ارتبطت بالعديد من المبادرات الراميّة إلى إعادة الاعتبار لهذا المكون اللغوي والثقافي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وعلى العموم، فقد استندت عملية الإدماج هذه إلى إطار مرجعي ينطلق من النص الدستوري، والخطابات الملكية، والظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والميثاق الوطني التربية والتكوين، والكتاب الأبيض، واتفاقية الشراكة بين المعهد ووزارة التربية الوطنية، والقانون الإطار 51.17، مرورا إلى خارطة الطريق 2022-2026، فضلا عن المذكرات الوزارية المنظمة.

وسعيا منا لتسليط الضوء على أهم هذه المرجعيات، وتوضيح الإشكالات المعترضة لعمليات الإدماج، سنتطرق إلى مرجعيات تشريعية وقانونية، وأخرى تربوية وتنظيمية تهم تدريس اللغة الأمازيغية.

أولا. المرجعيات التشريعية والقانونية:

- **الوثيقة الدستورية:**

تمثل هذه الوثيقة خطوة هامة وتاريخية نحو تعزيز التنوع اللغوي والثقافي في البلاد. فقد أُعلِن في دستور 2011 أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية في المملكة المغربية، إلى جانب العربية، وهو الأمر الذي يعكس التنوع الثقافي الغني في المغرب. فقد جاء في الفصل الخامس منه: "تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء"[1].

[1] المملكة المغربية، **دستور2011**، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 5964، (30 يوليوز 2011)، الفصل الخامس، الفقرة الثالثة.

- **الخطب الملكية السامية:**

لعل المطّلع للخطب الملكية، يكتشف تلك الأهمية الكبرى التي أولاها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، وجلالة الملك محمد السادس للثقافة واللغة الأمازيغيتين باعتبارهما ملكا وإرثا لكل المغاربة على حد سواء، وبالتالي كان لزاما إدراج اللغة الأمازيغية ضمن الورش الإصلاحي الذي أعلنه جلالة الملك خصوصا في إصلاح منظومة التربية والتكوين، كون أن المغرب يميزه طبع التعددية على المستوى اللغوي والثقافي، هذا الإدماج الذي يهدف تنمية الشخصية المغربية وتوطيد العلاقة بين المواطن بلغته وثقافته وحضارته، مرتكزا على بناء الهوية المغربية بناء صحيحا ومتينا.

ففي 20 غشت من سنة 1994 أعلن الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله، في خطابه بمناسبة ثورة الملك والشعب، عن ضرورة تدريس اللغة الأمازيغية، حيث قال: **"أعتبر تلك اللهجات التي كثر الكلام عنها، إما عن صدق أو عن تملق أو عن ديماغوجية، تعد من مقومات أصالتنا (...)، إن اللهجات، شعبي العزيز، أصبحت اليوم ضرورية (...) أريد هنا أن أضع النقط على الحروف، فأنا، خديمك المخلص، لست أبدا ضد اللهجات (...) لابد أن يكون في التعليم الابتدائي على الأقل حصص لدراسة لهجاتنا(...) لذلك يجب ونحن نفكر في التعليم، وبرامج التعليم، ندخل تعليم اللهجات..."**[1].

وفي خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2001، تم تسليط الضوء على أهمية اللغة الأمازيغية والحاجة إلى تعزيز دورها في منظومة التربية والتكوين في المغرب. حيث يُعتبر هذا الخطاب من الخطب الملكية الرئيسية التي أعطت دفعة مهمة للجهود التي تهدف إلى الإدراج الفعلي للغة الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية في المملكة **"إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية (...) وحرصا منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة؛ واعتبارا منا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتنميتها؛ فقد قررنا أن نحدث، بجانب جلالتنا الشريفة وفي ظل رعايتنا السامية، معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه، علاوة على النهوض بالثقافة الأمازيغية، الاضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم"**[2].

---

[1] مقتطف من خطاب الملك الراحل الحسن الثاني، بتاريخ 20 غشت 1994.

[2] مقتطف من خطاب 30 يوليوز 2001.

بعدها خطاب أجدير لـ 17 أكتوبر 2001، ليتم تعزيز الرؤية الوطنية بخصوص اللغة الأمازيغية والتأكيد على أهميتها ودورها كمكون أساسي في التراث الثقافي المغربي. تم خلال هذا الخطاب وضع الطابع الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهو تدبير يهدف إلى تعزيز وتطوير اللغة والثقافة الأمازيغية في المغرب. وكذلك تم التأكيد في الخطاب على أن الأمازيغية ليست مجرد لغة، بل هي مكون أساسي للهوية المغربية، وتمتلك تراثًا ثقافيًا زاخرًا يجب الحفاظ عليه وتعزيزه.

وفي خطاب 09 مارس 2011، تبوأت اللغة الأمازيغية مركز الصدارة ضمن المرتكزات السبع المُمَهدة للتعديل الدستوري. منها جعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية، حيث جاء فيه ما يلي:

"(...) ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قررنا إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبع مرتكزات أساسية:

أولا. التكريس للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة"[1].

- **الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:**

انطلاقا من الخطاب الملكي بأجدير تم إحداث معهد يعنى باللغة والثقافة الأمازيغيتين. وقد ورد في النقطة السابعة من الأسباب الموجبة في ظهير أجدير ما يلي: **"و اقتناعا من جلالتنا الشريفة، بأن تدوين كتابة الأمازيغية سوف يسهل تدريسها وتعلمها و انتشارها ويضمن تكافؤ الفرص أمام جميع أطفال بلادنا في اكتساب العلم والمعرفة ويساعد على تقوية الوحدة"**. وورد في المادة الثانية من الظهير نفسه أنه: **"يشارك المعهد بتعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات المعنية في تنفيذ السياسات التي تعتمدها جلالتنا الشريفة وتساعد على إدراج الأمازيغية"**. كما ورد في المادة الثالثة:

"4- دراسة التعابير الخطية الكفيلة بتسهيل تعليم الأمازيغية عن طريق إنتاج الأدوات الديدكتيكية اللازمة لتحقيق هذه الغاية وإعداد معاجم عامة وقواميس متخصصة وإعداد خطط عمل بيداغوجية في التعليم العام وفي جزء البرامج المتعلقة بالشأن المحلي والحياة الجهوية، وكل ذلك بانسجام مع السياسة العامة التي تنهجها الدولة في ميدان التربية الوطنية؛

[1] مقتطف من خطاب 09 مارس 2011.

5-الإسهام في إعداد برامج للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر التربوية المكلفة بتدريس الأمازيغية والموظفين والمستخدمين الذين تقتضي مهنتهم استعمالها وبوجه عام كل من يرغب في تعلمها؛

6- مساعدة الجامعات إن اقتضى الحال على تنظيم المراكز التي تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي وعلى تكوين المكونين".

- **القانون الإطار51.17**

جاء القانون الإطار 51.17 مستندا إلى مقتضيات دستور المملكة وإلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها، وتفعيلا لتوصية الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 التي أقرها جلالة الملك محمد السادس نصره الله والداعية إلى تحويل اختياراتها الكبرى إلى قانون إطار، يجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

وقد حَدَّدت الهندسة اللغوية المعتمدة فيه عناصر السياسة اللغوية المتبعة في مختلف مكونات منظومة التربية، والتكوين، والبحث العلمي، ومستوياتها.

وبناء على ذلك، تضمنت المادة 31 منه على المبادئ التالية:

- "إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والكفايات، وتحقيق انفتاحه على محيطه المحلي والكوني، وضمان اندماجه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي؛

- تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين (...)؛

- (...) تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء"[1].

كما دعا أيضا إلى: "مواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئة اللغة الأمازيغية لسنيا وبيداغوجيا في أفق تعميمها تدريجيا على مستوى التعليم المدرسي"[2].

(1) انظر **القانون الإطاررقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**، المادة 31.

(2) انظر **القانون الإطاررقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**، المادة 32.

- **خارطة طريق الإصلاح 2022-2026**

حددت وزارة التربية الوطنية ملامح ما اعتبرته خارطة طريق استشرافية للتنزيل الأنجع لمشاريع الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم بالمغرب، معتمدة على منهجية العمل وآليات تنفيذها وتتبعها والأهداف والنتائج المنتظرة، عبر تأطير عملي ومالي يحدد كلفتها ومؤشراتها...

وقد وضعت الوزارة أربع مستلزمات أساسية للتنزيل تتجلى في تقوية القدرات التدبيرية للموارد البشرية عبر التكوين وتطوير آليات ومساطر التدبير، وترسيخ الواجب المهني، والارتقاء بالتواصل المؤسساتي الداخلي والخارجي، فضلا عن التعبئة المجتمعية الضامنة لتملك مضامين ومتطلبات الإصلاح.

يعتبر مشروع خارطة طريق إصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة 2022-2026، إذن ورشا استراتيجيا يروم تحقيق نهضة تربوية تتيح للطفل الظروف المواتية لاستكمال تمدرسه الإجباري وتطور مهاراته وقدراته، مع تمكينه من الدعم الاجتماعي للدولة والشركاء المنخرطين وذلك في إطار مقاربة شاملة.

وترتكز خارطة الطريق هاته، التي تندرج في إطار استمرارية مسلسل إصلاح المنظومة التعليمية بالمغرب، على مرجعين استراتيجيين على المدى البعيد، يتمثلان في القانون الإطار17-51، والنموذج التنموي الجديد للمملكة، ومرجع استراتيجي متوسط المدى يحمله البرنامج الحكومي.

وتمر هذه الأهداف عبر خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث، وتجويد المكتسبات والتعلمات في المدرسة من خلال زيادة معدل تمكن المتعلمين من الكفايات الأساسية إلى الثلثين، بدل الثلث حاليا، وضمان استفادة نصف الأطفال من الأنشطة الموازية بدل الربع حاليا.

وستقوم قيادة هذا التغيير على خمس مبادئ عمل في إطار من الثقة والمسؤولية، وذلك بغية تحقيق الاستدامة والنجاعة وتعزيز قدرات الفاعلين في المدرسة العمومية، وتحفيز استقلاليتهم، وفق مقاربة نسقية وتشاركية تستند إلى النتائج والأثر على المتعلم.

وقد أوضح السيد الوزير بنموسى في لقاءات سابقة أن خارطة الطريق هاته تنبني على ثلاث محاور رئيسية (المعلم والتلميذ والمؤسسات التعليمية) تتوزع على عشر رافعات استراتيجية ترتكز على الجودة، مبرزا في ما يتعلق بمحور التلميذ أن التأثير المنشود يتلخص في تمكن المتعلمين من التعلمات الأساسية، ومواصلتهم واستكمالهم لتعليمهم الإلزامي، وذلك من خلال تعميم تعليم

أولي ذي جودة، وضمان التمكن من التعلمات الأساس بالسلك الابتدائي، وتوفير مسارات متنوعة منذ المستوى الإعدادي لتمكين كل تلميذ من تحقيق رغباته، إضافة إلى توفير شروط جيدة للتمدرس والنجاح عبر آلية الدعم الاجتماعي بالمدارس.

وبخصوص المدرس، يضيف السيد بنموسى، فيكمن الأثر المنشود في هذا المحور في جعل الأساتذة قادرين وملتزمين التزاما كاملا بالمساهمة في تحقيق النجاح الدراسي للتلميذ، مع تحديد ثلاث رافعات بتدابير خاصة تهم توفير تكوين أساسي ومستمر ذي جودة للارتقاء المهني للأساتذة بدعم من هيئة التفتيش؛ وتثمين مجهودات الأطر التربوية والجسم التربوي لجعل مهنة التدريس أكثر جاذبية وتقدير التزامهم تجاه المتعلمين، وتجديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الرقمية لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز أثرهم على المتعلمين.

أما محور المؤسسة فيروم توفير مؤسسات حديثة وعصرية ينشطها طاقم تربوي يتمتع بالحيوية والدينامية ويساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة، وذلك عبر خلق فريق تربوي ملتحم مع المدير وفي حوار دائم مع الأسر، وجعل المدرسة فضاء مفعما بالحياة والمتعة خارج الزمن المدرسي؛ ومؤسسات حديثة وعصرية ينشطها طاقم تربوي يتمتع بالحيوية ويساهم في خلق بيئة تعليمية محفزة.

إن نجاح هذه الأهداف الاستراتيجية رهين بثلاثة شروط تشمل تعبئة كافة الفاعلين في إدارة التغيير والتزامهم في البناء التشاركي للإصلاح، والحكامة من خلال تعزيز قدرات الفاعلين ومساءلتهم بخصوص الأثر على المتعلم، وتأمين الموارد المالية اللازمة لاستدامة الإصلاح للمنظومة التعليمية.

ثانيا. المرجعيات التربوية والتنظيمية

- **الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000)**

شكل الحسن الثاني، رحمه الله، في أواخر عهده، لجنة لإعداد ميثاق التربية والتكوين، مكونة من مختلف الانتماءات السياسية والجمعوية وأساتذة جامعيين وغيرهم، باستثناء ممثلين عن الحركة الجمعوية الأمازيغية التي كانت الوحيدة التي تقدم مطلبا وتصورا لإدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية. قدمت اللجنة مشروع الميثاق للملك محمد السادس في بداية عهده، ليقدمه للنقاش أمام البرلمان في الدورة التشريعية الخريفية في شتنبر 1999.

وقد جاء في ميثاق التربية والتكوين في إطار الدعامة الرابعة، وتحت عنوان "التعليم الأولي والابتدائي" في المادة 61 ما يلي:

"- اكتساب المعارف والمهارات التي تمكن من إدراك اللغة العربية والتعبير مع الاستئناس في البداية إن اقتضى الأمر ذلك باللغات واللهجات المحلية...".

كما ورد فيه ما يأتي:

"- يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال الأمازيغية أو لهجة محلية للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي. وستضع سلطات التربية والتكوين الوطنية رهن إشارة الجهات بالتدريج وحسب الإمكان الدعم اللازم من المربين والمدرسين والوسائل الديدكتيكية.

- تحدث في بعض الجامعات بدءا من الدخول الجامعي 2000-2001 مراكز تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي، وتكوين المكونين وإعداد البرامج والمناهج الدراسية المرتبطة بها".

لقيت الصيغة التي وردت بها المادة 115 رفضا واستنكارا من طرف نشطاء الجمعيات الأمازيغية وعموم الديموقراطيين الذين رأوا فيها نوعا من التبخيس للغة والثقافة الأمازيغيتين؛ حيث اعتبرت مجرد أداة للاستئناس من أجل تسهيل تعلم اللغة الرسمية العربية، "فيما عدا كلمتي (استئناس) و(انفتاح) (المادتان 115، 61 من الميثاق) الخاليتين بحكم انعدام الاصطلاح، من أي مضمون سوسيو-ثقافي جدي، ومن أي مضمون تربوي لا يخول الميثاق أي وضعية قانونية للغة الأمازيغية، ولا يسند إليها أي وظيفة سوسيو-تربوية أو سوسيو-ثقافية واضحة في إطار توزيعه لوظائف اللغات، الوطنية منها والأجنبية."

فضلا عن اللبس والإبهام فيما يتعلق بالتسمية؛ "حيث تتأرجح التسمية بين اللغة واللهجة، ويتضح التذبذب أكثر في النص الفرنسي حيث تسمى الأمازيغية تارة le tamazight، وتارة amazigh la langue، وتارة لهجة محلية dialecte regional، وتارة أخرى l'amazighe.

أما النص العربي فقد تجنب استعمال مفردة اللغة حيث يتحدث عن الأمازيغية في حين يستعمل كلمة اللغة حين يتعلق بالعربية وباللغات الأجنبية.

إن تجنب تسمية الأمازيغية لغة ينطوي على رؤية تحقيرية ما زالت راسخة في أذهان البعض، وهي رؤية إيديولوجية بالأساس".

- **الكتاب الأبيض (2002)**

صدر الكتاب الأبيض عن وزارة التربية الوطنية سنة 2002، كآلية لأجرأة السياسة التربوية التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتحديد مناهج المواد المُدرَّسة في المدرسة المغربية. وقد وُضع الكتاب الأبيض في تصوره العام وفق مقاربة تستهدف تحقيق الغايات الكبرى المحدِّدة لنظام التربية والتكوين، خاصة منها ما يتعلق بالتربية على قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.

فمن الناحية البيداغوجية، اعتمد الكتاب الأبيض على المقاربة بالكفايات باعتبارها مقاربة جديدة تمكن المتعلمة والمتعلم من الكفايات التي من شأنها مساعدتهما على حل الوضعيات المشكلة التي تواجههما في مسارهما المدرسي والحياتي، وتشمل هذه الكفايات المستويات التواصلية والثقافية، والمنهجية، والاستراتيجية، والتكنولوجية.

وبخصوص ما يتعلق بتدريس الأمازيغية، فقد حدد الكتاب الأبيض في جزئه الثاني، المعنون بـ "المناهج التربوية لسلكي التعليم الابتدائي"، الاختيارات والتوجهات العامة التي سيتم العمل بها في إطار إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية، والغايات والمبادئ التي يرتكز عليها هذا المنهاج، والتي منها:

"تمكين الثقافة واللغة الأمازيغيتين من أجل لعب دورهما كاملا في التنمية المحلية والوطنية.

- تدريس اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة التواصل اليومي والإبداع الثقافي. ويقتضي هذا مراعاة تحولات وحاجات المجتمع المغربي الحديث في جميع الميادين، مع الحفاظ على الحمولة الثقافية والحضارية للغة.

- تعميم تدريس اللغة الأمازيغية لجميع المتمدرسين في مجموع التراب الوطني وفي مختلف الأسلاك التعليمية مع مراعاة خصوصيات المتعلمين...".[1]

نستشف من خلال هذه النقط الواردة في المنهاج الدراسي أن اللغة الأمازيغية تجاوزت اعتبارها مجموعة لهجات متفرقة لا تربط بين فروعها الثلاثة أية رابطة، وإنما كونها لغة وطنية حاملة لثقافة المغاربة؛ لذلك وجب تعميم تدريسها أفقيا -لجميع المغاربة- في أفق تعميمها عموديا على جميع المستويات الدراسية. كما نص المنهاج على الانطلاق في تحديد خريطة بناء اللغة المعيارية

[1] وزارة التربية الوطنية، الكتاب الأبيض: **"الغايات والمبادئ"**، الجزء الثاني: المناهج التربوية لسلكي التعليم الابتدائي، يونيو 2002، ص 93.

الموحدة، محددا غلافها الزمني في 102 ساعة في السنة، مع إعداد برنامج يضم الكفايات والمهارات والمعارف التي يجب أن يكتسبها المتعلم من خلال تعلمه للغة الأمازيغية. غير أن الجدولة الزمنية للغة الأمازيغية ارتبطت فقط بالسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي، بخلاف باقي المواد التي برمجت على ست سنوات.

" - تمكين المتعلمين من اللغة الأمازيغية نطقا وقراءة وكتابة؛

- وضع كتب مدرسية موحدة، يتم تكييف معجمها، كلما كان ذلك ضروريا، مع الخصوصية الجهوية للغة؛

- الانطلاق في وضع منهاج اللغة الأمازيغية من اللهجات الأمازيغية مع العمل بالتدريج على بناء لغة معيارية موحَّدة"[1].

- **اتفاقية الشراكة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية:**

شكلت اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية، في 26 يونيو 2003، تجسيدا لما نص عليه الظهير المؤسس للمعهد من تعاون بينه وبين السلطات الحكومية المختصة. وقد حددت الاتفاقية صيغة التعاون والتنسيق بين المؤسستين؛ بغية إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية، وكذا المبادئ والتوجهات التي تحكم تدريس الأمازيغية، والمتضمَّنة في منهاج اللغة الأمازيغية.

- **القرارات والمراسيم الوزارية**

بالإضافة إلى إقرار التكوين المستمر لفائدة الأساتذة المكلفين بتدريس اللغة الأمازيغية، لابد من الإشارة إلى أن الاشتغال بصيغة التكوين الأساس في اللغة الأمازيغية تم بموجب القرار الوزاري الصادر بتاريخ 26 فبراير 2007 الذي يحدد نظام الدراسة والامتحانات لنيل دبلوم مركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي.

وتفعيلا لمقتضيات البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية على مستوى التكوين، تم بموجب المرسوم رقم: 2.11.672 الصادر بتاريخ 23 دجنبر 2011 بشأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فتح التكوين المتخصص في اللغة الأمازيغية ببعض هذه المراكز، كما

[1] الكتاب الأبيض، **"الاختيارات والتوجهات العامة المؤطرة لإعداد منهاج اللغة الأمازيغية"**، الجزء الثاني: المناهج التربوية لسلكي التعليم الابتدائي، مرجع سابق، ص 93.

أنه بموجب القرار رقم 2199.12 بتاريخ 21 ماي 2012 تم تحديد كيفية تنظيم مباراة الدخول إلى مسلك تأهيل أساتذة التعليم الأولي والابتدائي (تخصص اللغة الأمازيغية).

- **المذكرات التنظيمية الخاصة بتدريس اللغة الأمازيغية**

تعتبر المذكرات الوزارية من بين الآليات الإجرائية التي عملت بها الوزارة في تنفيذ عملية إدماج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية؛ وذلك عبر وضع خطاطة لتنزيل هذه العملية، تبين الإجراءات والسبل التي يجب سَلْكُها بغية تحقيق مرامي تدريس اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية. وقد درجت الوزارة على إصدار هذه المذكرات منذ سنة 2003، لتحديد التوجهات التي ستنظم العملية في الموسم الدراسي المعني.

- **الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030**

جاءت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من المشاركة الموسّعة لكافة الفاعلين والمتدخلين والشركاء، واستنادا على العمل المكثف للجنة الدائمة، تهدف بالأساس إلى إرساء مدرسة جديدة قوامها: الإنصاف وتكافؤ الفرص؛ ترسيخا للجودة قوامها: الإنصاف وتكافؤ الفرص؛ ترسيخا للجودة والعمل على الاندماج الفردي والارتقاء المجتمعي.

كما جاءت بعد الحصيلة التقييمية التي وقف عليها التقرير التحليلي الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم سنة 2014 حول "تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2013-2020: المكتسبات؛ والمعيقات والتحديات"، حيث رصد أوجه قصور عدة ترتبط بضعف تماسك وانسجام مكونات المنظومة التربوية، وبمستوى نجاعتها ومردوديتها الداخلية والخارجية، وملائمة مناهجها وتكويناتها مع متطلبات المحيط. وذات صلة أيضا، بالنقص الشديد في إدماج بنيات مجتمع المعرفة وتكنولوجياتها المتجددة، وبمحدودية مواكبتها لمستجدات البحث العلمي وعالم الاقتصاد ومجالات التنمية البشرية والبيئية والثقافية.

كما أنها جاءت لتوطيد وتطوير المكتسبات التي حققتها المدرسة المغربية، ولا سيما في:

- "مراجعة المناهج والبرامج الدراسية؛

- إدراج تدريس اللغة والثقافة الأمازيغي"[1].

(1) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **الرؤية الاستراتيجية للإصلاح: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء**، ص 5.

واعتبارا للأهمية الخاصة للغات في تحسين جودة التعلمات، وفي النجاح الدراسي، وفي المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة، وفي النهوض بالبحث وفي تحقيق الاندماج، فإن هذه الرؤية الاستراتيجية تجعل منها رافعة قائمة بذاتها، مع استحضار ارتباطها العضوي بالنموذج البيداغوجي.

وفي هذا الإطار، يعتبر المجلس أن تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، يُعد عاملا حاسما في تطوير تدريس اللغات والتدريس بها، ومن ثَم تحقيق التكامل فيما بينها، وكذا الانسجام بين المكونات القطاعية للمنظومة.

فقد جاء في الرافعة الثالثة عشرة "التمكن من اللغات المدرّسة وتنويع لغات التدريس" في تحديدها للغة الأمازيغية؛ أنها: "لغة رسمية للدولة، ورصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء (الدستور)، ولغة مدرجة في التعليم منذ 2003، يتعين تطوير وضعها في المدرسة[1] ضمن إطار عمل وطني واضح متناغم مع مقتضيات الدستور، وقائم على توطيد وتطوير المكتسبات التي تحققت في تهيئتها اللغوية، وإعداد الكفاءات البشرية والموارد الديداكتيكية لتدريسها، مع الأخذ بعين الاعتبار المقتضى الدستوري الذي ينص على سن قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية".

غير أن ذلك لن يتأتى بدون إنجاز تقييم شامل لتجربة تدريس هذه اللغة في التعليم المدرسي، وكذا لتجربة الدراسات الأمازيغية في التعليم العالي"[2].

كما أنها نصت على:

" - إلزامية اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، بوصفها لغة مدَرَّسة؛ مع التركيز على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية، وإدراج الاستعمال الكتابي فيما تبقى من هذا السلك؛

- يتم بالتدرج، تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الإعدادي في أفق تعميمها في باقي المستويات التعليمية؛

---

[1] تحيل المدرسة في سياق هذه الرؤية الاستراتيجية، على مجموع مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والثانوي؛ التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي؛ تكوين الأطر؛ التكوين المهني؛ التعليم العتيق؛ التربية غير النظامية...

[2] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، مرجع سابق، ص 37.

- تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرج بالتعليم الثانوي التأهيلي؛
- إحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللغتين العربية والأمازيغية؛
- إدراج التكوين في كفايات التواصل بالعربية وبالأمازيغية في مؤسسات تكوين الأطر.

- **الإطار الإجرائي 2023-2025 لتنزيل خارطة طريق 2022-2026**

في سياق مواكبة الإطار الإجرائي لخارطة الطريق 2022-2026، عرف الموسم الدراسي 2023-2024 الشروع في التعميم التدريجي لتدريس اللغة الأمازيغية وذلك عبر استكمال إرساء الآليات الضرورية لقيادة هذا الورش الوطني على كافة المستويات مركزيا وجهويا وإقليميا مع السهر على التخطيط والتنفيذ المحكمين لمسار وإجراءات تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، وخاصة وضع الخرائط التربوية للمؤسسات التعليمية التي ستدرس وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج العمل الجهوية والإقليمية المرتبطة بتوسيع تدريسها مع ضبط عملية توزيع الأقسام على الأستاذات والأساتذة حسب الغلاف الزمني الخاص بالتعليم الابتدائي والبنية التربوية لكل مؤسسة تعليمية بما يضمن التشغيل الأمثل للموارد البشرية.

ختاما يمكن القول أن إدراج اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي، وفي المراكز الجهوية للتربية والتكوين، وفي بعض الجامعات، أصبح واقعا ومكسبا غير قابل للارتداد به إلى الوراء. وهو بطبيعة الحال يعتبر تطورا هاما ومكسبا للمجتمع والثقافة.